الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

هيئة نزع السلاح
الجلسة **٢٥٢**
الاثنين، ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ميوليني ..... (إيطاليا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): في هذه الجلسة نواصل التبادل العام للآراء. ولكن قبل إعطاء الكلمة إلى المتكلم الأول على قائمتي، اسمحوا لي أن أذكر أعضاء الوفود بنقطتين. النقطة الأولى، أود أن أحث أعضاء الوفود على أن يضعوا في حسبانهم أن هناك حداً زمنياً لبياناتهم. وينبغي أن تكون البيانات أقل من عشر دقائق. وما لم يكن هناك اعتراض من أعضاء الوفود، سأحتفظ بالحق في تذكير المتكلمين بنفاد الوقت المخصص لهم، إذا كانت هناك ضرورة لذلك. وسأفعل ذلك احتراما لجميع الذين سيدلون ببيانات. النقطة الثانية هي تذكير أعضاء الوفود بأن آخر موعد لإدراج الأسماء في قائمة المتكلمين هو اليوم الساعة ١٨/٠٠.

المتكلم الأول على قائمتي ممثل اليونان، السفير آدامانتوس فاسيلاكيس، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فاسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقد أعربت عن تأييد هذا البيان أيضا البلدان الموافق على طلبات انضمامها إلى الاتحاد وهي، إستونيا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا، والبلدان المنتسبة بلغاريا، وتركيا، ورومانيا، فضلا عن أيسلندا، والنرويج، البلدين العضوين في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة.

واسمحوا لي أن أتقدم بالتهنئة إلى أعضاء المكتب على انتخابهم ولكم أنتم شخصيا، سيدي، على انتخابكم رئيساً لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح في دورتها لعام ٢٠٠٣. ونحن على ثقة بأننا تحت قيادتكم القديرة سنصل إلى نهاية ناجحة لكل من البندين المدرجين في جدول الأعمال. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تقدير الاتحاد الأوروبي لبيانكم.

أود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام، السيد دانابالا، على بيانه الافتتاحي. وحيث أن هذه هي المرة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الأخيرة التي يحضر فيها السيد دانابالا هذه الجلسة الهامة بوصفه رئيسا لإدارة شؤون نزع السلاح، يود الاتحاد الأوروبي أن يشكره على إخلاصه وعلى العمل الجيد الذي أنجزه طوال كل هذه السنوات في الترويج لدور الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

تستأنف هيئة نزع السلاح عملها هذا العام حتى تحقق تطويرا إضافيا وتنهي على نحو إيجابيّ النظر في البندين المدرجين في جدول أعمالها: سبل ووسائل تحقيق نزع السلاح النووي، والتدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية. وهدفنا النهائي هو أن نقدم إلى الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة توصيات متفقا عليها ومفيدة لجميع الدول الأعضاء في وضعها للسياسة العامة في المجالين المعنيين.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن أمله المخلص بأن يتم تثبيت وقف سباق التسلح وعكس مساره الذي برز في أعقاب الحرب الباردة على نحو لا رجعة فيه، وأن يحرز تحقيق تقدم ملموس في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وسيواصل الاتحاد الأوروبي، من جانبه، العمل صوب تحقيق هذين الهدفين.

وهناك تحديات يواجهها أمن المجتمع الدولي، على الصعيدين العالمي والإقليمي على حد سواء، ناجمة عن انتشار أسلحة الدمار الشامل وسبل إيصالها، وعن مخاطر حصول أطراف فاعلة غير دول على تلك الأسلحة. ولذلك فمن الأهمية القصوى أن يتم تنفيذ الاتفاقات الحالية المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار على نحو فعال وأن يتم الامتثال الكامل لها. ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا التزامه بالصكوك الملزمة قانونا المتعلقة بتخفيض الأسلحة والتي تتضمن أحكاما تحول دون عكس المسار وتكفل التحقق والشفافية. ويؤكد الاتحاد الأوروبي على أن الحفاظ على سلامة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتمسك بالالتزامات الواردة فيها بشأن عدم الانتشار أمران حيويان للأمن الدولي والإقليمي. ولا يجوز تقويض المعاهدة من قبل دول أطراف تحاول الحصول على أسلحة نووية لكي تسهم على نحو مباشر أو غير مباشر في انتشارها. ويواصل الاتحاد الأوروبي أيضا إيلاء أهمية كبيرة لتحقيق التقيد العالمي بالمعاهدة.

ويواصل الاتحاد الأوروبي النظر إلى المعاهدة بوصفها حجر الزاوية للنظام العالمي لعدم الانتشار والأساس الرئيسي للسعي صوب تحقيق نزع السلاح النووي. ولذلك، يؤيد الاتحاد الأوروبي بشدة التقيد بالمبادئ والتنفيذ الفعلي للأهداف الواردة في المعاهدة وأيضا قرارات ومقررات مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض وتمديد المعاهدة وللأهداف الواردة في الوثيقة الختامية التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠.

يؤمن الاتحاد الأوروبي بشدة بأنه ينبغي لهيئة نزع السلاح أن تبني على توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠٠٠. ولذلك، نرى أن من المهم أن يبرز تقرير مداولات هيئة نزع السلاح الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠. وفي هذا السياق، سيرحب الاتحاد الأوروبي بمزيد من تطوير الورقة التي طرحها رئيس الفريق العامل الأول.

وفيما يتعلق بالوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠، يؤكد الاتحاد الأوروبي على ضرورة تحقيق التقدم في تنفيذ جميع الخطوات الإيجابية الـ ١٣ الواردة فيها. وتظل تلك الخطوات النقاط المرجعية لنزع السلاح النووي.

وينادي الاتحاد الأوروبي بالدخول المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ ويناشد جميع الدول التي لم تصدق على المعاهدة بعد أن تفعل ذلك من

دون تأخير أو شروط، ولا سيما الدول الـ ١٣ المطلوب تصديقها لدخول المعاهدة حيز النفاذ. وريثما تدخل المعاهدة حيز النفاذ، يحث الاتحاد الأوروبي جميع الدول على الالتزام بوقف اختياري. وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي بالقرار الأخير للأمين العام للأمم المتحدة بعقد مؤتمر في فيينا من ٣ إلى ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ بشأن دخول المعاهدة حيز النفاذ.

وينادي الاتحاد الأوروبي بالبدء فورا في مفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة غير تمييزية متعددة الأطراف يمكن التحقق من تنفيذها على الصعيد العالمي وعلى نحو فعال، تمنع إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو الأجهزة النووية المتفجرة الأخرى بموجب بيان المنسق الخاص في عام ١٩٩٥ والولاية الواردة فيه، ومع مراعاة أهداف نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي على حد سواء.

وينادي الاتحاد الأوروبي بإقامة هيئة فرعية ملائمة في مؤتمر نزع السلاح لها ولاية التعامل مع نزع السلاح النووي. وينادي بدخول معاهدة موسكو حيز النفاذ والتنفيذ المبكر لها، وفي هذا السياق، يعيد تأكيد أهمية مبدأي عدم عكس المسار والشفافية.

وينادي الاتحاد الأوروبي بالحفاظ على معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (ستارت) ومواصلة تنفيذها، بما في ذلك آلياتها للتحقق والشفافية. وينادي أيضا بتخفيض إضافي للأسلحة النووية غير الاستراتيجية، وبإرسال تقارير منتظمة عن المادة السادسة وعن الشرق الأوسط بموجب الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ وتقوية قدرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تطبيق اتفاقات الضمانات والبروتوكولات الإضافية.

ويدرك الاتحاد الأوروبي أهمية المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي أنشئت استنادا إلى ترتيبات تم التوصل إليها طوعا فيما بين دول المنطقة المعنية. إن هذه المناطق تعزز الأمن والسلم العالميين والإقليميين. ونحن نرحب بتوقيع وتصديق الدول الحائزة لأسلحة نووية على البروتوكولات ذات الصلة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية بعد استكمال المشاورات الضرورية ونؤيد ذلك.

ويأسف الاتحاد الأوروبي عميق الأسف لأن مؤتمر نزع السلاح، المحفل المحوري المتعدد الأطراف المتوافر للمجتمع الدولي لمفاوضات نزع السلاح، ظل يعاني من الخمول لما يقرب من سبع سنوات، حيث أنه عجز عن الاتفاق على برنامج عمل. والأداء الفعال لمؤتمر نزع السلاح أمر شديد الأهمية للاتحاد الأوروبي، ونظل ندعم تماماً جميع الجهود التي قد تساعد على الخروج من المأزق الحالي. ويواصل الاتحاد الأوروبي إيلاء أولوية عليا لبدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وهو ما أشرت إليه آنفاً.

وتواصل أيضاً هيئة نزع السلاح العمل بشأن اتخاذ تدابير عملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية. ويأمل الاتحاد الأوروبي في إجراء مناقشات مثمرة أثناء هذه الدورة تؤدي إلى توصيات محددة وشاملة في ذلك الميدان بغية تعزيز الثقة والأمن وتحقيق نزع السلاح، عن طريق تهيئة بيئة للأمن التعاوني بوصفه الهدف النهائي.

ولذلك يؤيد الاتحاد الأوروبي ويشجع جميع الجهود الهادفة إلى تعزيز تدابير بناء الثقة والأمن. ويمكن أن تسهم هيئة نزع السلاح إسهاماً مفيداً في ذلك عن طريق إعداد قائمة بتدابير بناء الثقة والأمن. وفي هذا السياق، يرحب الاتحاد الأوروبي بالورقة التي قدمها الرئيس السابق للفريق العامل الثاني، التي تتضمن مبادئ وأيضا تدابير عملية. وفي

مرحلة لاحقة، سنقدم تعليقات ومقترحات أكثر تحديدا بشأن تلك الورقة.

إن تدابير بناء الثقة والأمن أدوات مهمة لمنع الصراعات، وأيضا لترسيخ الاستقرار وإعادة التأهيل بعد الصراعات. وفي كلتا الحالتين، تكمن المهمة الأساسية لتحديد الأسلحة في استحداث عملية إيجابية يمكن أن تؤدي فيها التدابير التي يتم تنفيذها إلى توليد الثقة وتحقيق الأمن من خلال الشفافية والقدرة على التنبؤ. ويعني هذا أيضا أنهما جزء لا يتجزأ من عملية أكبر.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي ويدعم بنشاط اعتماد تدابير لبناء الثقة والأمن حينما تكون هناك حاجة إلى بناء الثقة خطوة تلو الأخرى ووضع أنماط جديدة للتفاعل. وفي أوقات التوتر المتزايد، يزداد الانفتاح والقدرة على التنبؤ أهمية عما سبق. ويعني هذا ضمنيا، ضمن أمور أخرى، وجود أنظمة تحقق تضمن صحة المعلومات المقدمة.

ويمكن أيضا النظر في اتخاذ تدابير على أساس طوعي لبناء الثقة والأمن على صعيد إقليمي أو دون إقليمي أو ثنائي، للوفاء باحتياجات معينة. ويمكن لهذه التدابير أن تستكمل تدابير موجودة لبناء الثقة والأمن أو اتفاقات لتحديد الأسلحة، وينبغي أن تسهم في تعزيز الأمن والاستقرار عموما.

ويشجع الاتحاد الأوروبي الدول على إشراك المجتمعات المدنية والمنظمات غير الحكومية لدى النظر في احتمال اتخاذ تدابير جديدة لبناء الثقة والأمن، وأيضا لدى تنفيذ هذه التدابير، حينما يكون ذلك ملائماً.

إن منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مثال رئيسي على إسهام تدابير بناء الثقة والأمن في استحداث نمط جديد من التفاعل. ومنذ الاتفاق على أول تدابير لبناء الثقة والأمن في مؤتمر ستوكهولم في منتصف الثمانينات، ظلت معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ووثائق فيينا المتتابعة مفيدة في إيجاد ثقافة عسكرية جديدة تتسم بالانفتاح والشفافية. وتلك الوثائق، بالإضافة إلى معاهدة السماوات المفتوحة، التي دخلت حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، تشكل حجر الزاوية لتدابير بناء الثقة والأمن بشأن الأسلحة التقليدية في أوروبا، ويدعمها الاتحاد الأوروبي دعما كاملا.

وينبغي ألا تشمل تدابير بناء الثقة والأمن التدابير فحسب، ولكن أيضا المبادئ. وتتضمن مدونة قواعد السلوك لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الخاصة بالجوانب السياسية – العسكرية للأمن معايير أساسية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ودول أخرى مشاركة في المنظمة. وتنص مدونة قواعد السلوك، ضمن أمور أخرى، على أنه يجب أن تكون جميع القوات المسلحة تحت رقابة ديمقراطية ودستورية فعالة وأن تكون لها مهام محددة. وفضلاً عن ذلك، جميع الدول المشتركة تلتزم بتثقيف أفرادها العسكريين في مجال القانون الإنساني الدولي وفي مجال القواعد التي تحكم الصراعات المسلحة، وبضمان الشفافية وحصول عامة الناس على معلومات تتعلق بالقوات المسلحة. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن الأمل في أن تؤيد هيئة نزع السلاح هذه المبادئ في توصياتها.

وقد أظهرت مدونة قواعد السلوك للاتحاد الأوروبي لعام ١٩٩٨ درجة جديدة من الشفافية فيما بين الحكومات بشأن صفقات الأسلحة عن طريق البناء على معايير مشتركة لصادرات الأسلحة، وأيضا عن طريق وضع آلية لتبادل المعلومات والاستشارات.

إن وثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تم اعتمادها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، شكلت مصدرا هاما استلهمه

برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه عام ٢٠٠١. ويأمل الاتحاد الأوروبي أن تنعكس أحكام بناء الثقة والأمن الواردة في وثيقة منظمة الأمن والتعاون الأوروبي في عمل الاجتماع الأول المرتقب الذي تعقده الدول مرة كل عامين بشأن منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، والذي سيكون خطوة أساسية في العملية التي تفضي إلى عقد المؤتمر القادم في عام ٢٠٠٦.

إن إسهام برنامج عمل الاتحاد الأوروبي المشترك المعني بالأسلحة الصغيرة لمكافحة تراكم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المزعزع للاستقرار ومكافحة انتشارها يتضمن تدابير لبناء الثقة والأمن، وبتلك الروح نقدم مساعدة تقنية ومالية للعديد من البرامج والمشاريع المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي أن الشفافية في مجال التسلح أمر أساسي لبناء الثقة والأمن. وفي ذلك السياق، فإن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، الذي دخل الآن السنة العاشرة من عمله، أداة رئيسية. ويلتزم الاتحاد الأوروبي بضمان أوسع مشاركة ممكنة في السجل وتحسين أهميته وفعاليته بطريقة تواصل الإسهام في جهود بناء الثقة الإقليمية ودون الإقليمية. وفي ذلك السياق، يأمل الاتحاد الأوروبي أن يضمن استعراض هذه السنة لنطاق وعمل السجل توسيعا كبيرا لمجاله، وربما في ميدان الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد تأييده لقرار الجمعية العامة ٨١/٥٧ المعنون ”توطيد السلام من خلال تدابير عملية لنزع السلاح“.

ونذكّر أيضا بتأييدنا للمبادئ التوجيهية التي وضعتها هيئة نزع السلاح في أيار/مايو ١٩٩٦ بشأن عمليات نقل الأسلحة، وأيضا للمبادئ التوجيهية التي وضعتها هيئة نزع السلاح في نيسان/أبريل ١٩٩٩ بشأن تحديد الأسلحة التقليدية والحد منها ونزع السلاح مع تركيز خاص على توطيد السلام.

وفي الختام، أود أن أقول إن الاتحاد الأوروبي سيواصل المشاركة الفعالة في جميع المحافل المناسبة لمناقشة وتوضيح تدابير هامة لبناء الثقة والأمن مما يسهم في تحقيق الأمن والتعاون فيما بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونحن على ثقة بأنه، في ظل قيادتكم القديرة، سيدي، ونظراً للعمل الذي أنجزه بالفعل رئيسا الفريقين العاملين، سنجري مداولات مثمرة وسنحظى بدورة منتجة لهيئة نزع السلاح.

السيد ثامرين (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، بصفتي منسقاً لفريقها العامل المعني بنزع السلاح. إن الحركة تود أن تهنئكم، سيدي، على انتخابكم بالإجماع، لتولي رئاسة هيئة نزع السلاح أثناء دورة هذا العام. ونظل على ثقة بأنه، تحت قيادتكم القديرة، ستنجح دورة عام ٢٠٠٣ في إنجاز الولاية التي أوكلتها إلينا الجمعية العامة. وتود الحركة أيضا أن تتقدم بالتهنئة إلى أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لكي نعرب عن تقديرنا لوكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيد جايانثا دانابالا، على بيانه الثاقب الذي أدلى به هذا الصباح حول مختلف مسائل نزع السلاح والأمن الدولي.

وتؤكد الحركة مجددا على أهمية هيئة نزع السلاح بوصفها الهيئة التداولية المتخصصة الوحيدة ضمن آليات الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح التي تمكننا من

إجراء مداولات متعمقة بشأن مسائل محددة لنزع السلاح، تؤدي بنا إلى تقديم توصيات هامة حول تلك القضايا، وتبرز أيضا أهمية إتمام دورة الهيئة لعام ٢٠٠٣ بنجاح.

ونبرز أيضا مدى أهمية أن تقوم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة – كما ذكر في الفقرة ٢٦ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح – بالتأكيد مجددا على التزامها الكامل بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة والتزامها الصارم بمراعاة مبادئه فضلا عن مبادئ القانون الدولي الأخرى ذات الصلة والمقبولة عموما المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين.

ونشدد على الأهمية الخاصة للامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد سيادة أية دولة أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي، أو ضد الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية أو الأجنبية، التي تسعى إلى ممارسة حقها في تقرير المصير وتحقيق الاستقلال؛ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى؛ وحُرمة الحدود الدولية؛ والتسوية السلمية للمنازعات مع مراعاة الحق الطبيعي للدول في الدفاع الانفرادي أو الجماعي عن النفس طبقا للميثاق.

وفيما يتعلق بالبند ٤ في جدول أعمالنا، المعنون ”سبل ووسائل تحقيق نزع السلاح النووي“، تؤكد الحركة مجددا على مواقفها المبدئية حيال نزع السلاح النووي وما يتصل به من قضية عدم الانتشار النووي. كذلك نجدد تأكيد قلقنا العميق إزاء بطء خطى التقدم نحو تحقيق نزع السلاح النووي، الذي يظل أقصى أولويات الحركة؛ وعدم إحراز الدول الحائزة للأسلحة النووية التقدم في إنجاز القضاء على ترساناتها بما يفضي إلى نزع السلاح النووي؛ والتهديد الذي تتعرض له البشرية نتيجة الوجود المستمر للأسلحة النووية واحتمال استخدامها أو التهديد باستخدامها. ونؤكد على ضرورة تحقيق القضاء الكامل على الأسلحة النووية ونشدد، في هذا الصدد، على الحاجة الملحة إلى بدء المفاوضات دون إبطاء.

كذلك تظل الحركة تشعر بقلق عميق إزاء مذاهب الدفاع الاستراتيجي التي تضع مبررات لاستخدام الأسلحة النووية ومفهوم التحالف الاستراتيجي الذي اعتمدته منظمة حلف شمال الأطلسي في نيسان/أبريل ١٩٩٩، وهو المفهوم الذي لا يبقي على المفاهيم غير المبررة بشأن الأمن الدولي القائم على تشجيع وتطوير تحالفات وسياسات عسكرية للردع النووي فحسب، وإنما يشمل أيضا عناصر جديدة ترمي إلى توسيع أكبر لنطاق الاستخدام المحتمل للقوة أو التهديد بها من قبل الحلف.

وفي سياق استعراض الموقف النووي الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية، تعرب الحركة عن مخاوف شديدة إزاء تطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية التي ينظر فيها، وتؤكد من جديد أن الحكم الذي ينص على استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أمر يخالف ضمانات الأمن السلبية التي قدمتها الدول الحائزة للأسلحة النووية.

ونجدد التأكيد على أن هذه التطورات لا تتوافق مع الضمانات التي قدمتها الدول الحائزة للأسلحة النووية وقت إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بأنها ستمنع تحسين الأسلحة النووية الموجودة واستحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، تجدد الحركة تأكيد موقفها الذي استمر لفترة طويلة والمبدئي من أجل القضاء الكامل على جميع التجارب النووية والتقيد العالمي بالمعاهدة، لا سيما من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية، وهي الدول التي ينبغي أن تسهم في عملية نزع السلاح النووي.

ولا تزال الحركة ترى أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي أنشأتها معاهدات تلاتيلولكو وراروتونغا وبانكوك وبليندابا هي خطوات إيجابية نحو تحقيق هدف نزع السلاح النووي. ونرحب بالجهود الرامية إلى إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم. كما ترحب الحركة بوضع منغوليا الخالية من الأسلحة النووية، وتصديق كوبا على معاهدة تلاتيلولكو والمشاورات الجارية بين رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن بروتوكول معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا.

وإذ تلاحظ الحركة التوقيع على معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٢، فإنها تشدد على أنه لا يمكن للتخفيضات في حالات النشر وفي حالة العمليات أن تكون بديلا عن إجراء تخفيضات لا رجعة فيها في الأسلحة النووية والقضاء الكامل على هذه الأسلحة.

وتؤكد الحركة مجددا أنه لدى بذل الجهود الرامية إلى تحقيق هدف نزع السلاح النووي، تستكمل النهج العالمية والإقليمية وتدابير بناء الثقة بعضها بعضا وينبغي، حيثما أمكن، السعي لتحقيقها في وقت واحد بغية تعزيز السلام والأمن الإقليميين والدوليين.

وتؤكد الحركة من جديد على أهمية مؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة بشأن نزع السلاح. ونأسف لأن المواقف المتشددة المستمرة لبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية ما زالت تمنع هذا المنتدى من إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي.

ونشدد على الحاجة إلى بدء مفاوضات عن وضع برنامج تدريجي لتحقيق القضاء الكامل على الأسلحة النووية مع إطار زمني محدد، بما في ذلك اتفاقية للأسلحة النووية.

ونؤكد مجددا على دعوتنا إلى إبرام هذه الاتفاقية في أقرب وقت ممكن بوصفها أولوية قصوى. ونشدد مرة أخرى على الاستنتاج الذي توصلت إليه محكمة العدل الدولية بالإجماع بأن هناك التزاما بالسعي في حُسن نية لاختتام مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي في جميع جوانبه في إطار رقابة دولية صارمة وفعالة. وفي هذا الصدد، نشعر بالأسف لأنه لم يحرز أي تقدم في الوفاء بهذا الالتزام، بالرغم من مرور ستة أعوام.

وتعرب الحركة عن قلقها الشديد من اللجوء المتزايد إلى الانفرادية والوصفات الثنائية التي تفرض بصورة انفرادية، وفي هذا السياق تؤكد بقوة وتشدد على أن تعددية الأطراف والحلول المتفق عليها بصورة متعددة الأطراف، طبقا لميثاق الأمم المتحدة، توفر الأسلوب المستدام الوحيد لمعالجة قضايا نزع السلاح والأمن الدولي. وفي هذا الصدد، نرحب باتخاذ الجمعية العامة للقرار ٦٣/٥٧ بشأن ”تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار“.

وتدعو الحركة مرة أخرى إلى عقد مؤتمر دولي، في أقرب وقت ممكن، بهدف التوصل إلى اتفاق على برنامج تدريجي للقضاء الكامل على الأسلحة النووية، مع إطار زمني محدد للقضاء على جميع الأسلحة النووية؛ وحظر استحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها؛ والترتيب لتدميرها.

وفي هذا السياق، نؤكد مجددا العزم الذي أعرب عنه رؤساء الدول أو الحكومات في مؤتمر قمة الألفية، كما ورد في إعلان الألفية، على السعي الجاد للقضاء على أسلحة التدمير الشامل، لا سيما الأسلحة النووية، وإبقاء جميع الخيارات مفتوحة لتحقيق هذا الهدف، بما في ذلك إمكانية عقد مؤتمر دولي لتحديد سبل ووسائل القضاء على الأخطار النووية.

ويؤكد أعضاء الحركة مجددا على أن القضاء التام على الأسلحة النووية هو الضمان المطلق الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وهُم يؤكدون من جديد قناعتهم بأنه، في انتظار القضاء التام على الأسلحة النووية، ينبغي أن يسعى أعضاء حركة عدم الانحياز على سبيل الأولوية إلى بذل جهود لإبرام صك عالمي وغير مشروط وملزم قانونا بشأن توفير ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وفيما يتعلق بالبند ٥ في جدول الأعمال، تؤيد الحركة اتخاذ تدابير عملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية كسبيل لتعزيز السلام والأمن الدوليين. ومع ذلك، بسبب التهديد النووي للحضارة الإنسانية، لا بد أن يظل نزع السلاح النووي يحظى بالأولوية. بيد أننا نعترف بأنه منذ الحرب العالمية الثانية، فقد الملايين أرواحهم في صراعات عديدة جرى القتال فيها بأسلحة تقليدية، كما أن الاتجاهات الحالية لا تبعث على الاعتقاد أنه سيكون هناك انخفاض في اندلاع تلك الصراعات وقسوتها وبالتالي، يمثل الوضع المتعلق بالأسلحة التقليدية مصدرا لقلق متزايد.

ونعتقد أن بناء الثقة ليس بديلا ولا شرطا مسبقا لتدابير نزع السلاح. غير أن إمكانية تهيئة جو يفضي إلى تحديد الأسلحة ونزع السلاح تتجلى في أجزاء عديدة من العالم. كما نعتقد أن نهجا غير متوازن وناقصا، خاصة في بعض مناطق العالم، لا يمكن أن يحقق النتائج المرجوة لبناء الثقة.

كذلك نعتقد أن تدابير بناء الثقة، لا سيما حتى تطبق بطريقة شاملة، يمكن أن تفضي إلى إنشاء هياكل أمنية تقوم على أساس التعاون والانفتاح، وبالتالي نسهم في تحقيق الهدف الأوسع المتمثل في نبذ التهديد باستخدام القوة أو استخدامها. إن تنفيذ كل الدول للمبادئ التوجيهية لاتخاذ الأنواع السليمة من تدابير بناء الثقة أمر مهم، مع المراعاة التامة للظروف السياسية والعسكرية المحددة وغيرها من الظروف السائدة في منطقة بعينها.

ونشدد على الحاجة إلى وضع وتنفيذ تدابير بناء الثقة بوصفها وسيلة محددة لتيسير نزع السلاح وعملية الحد من الأسلحة، ولتحسين التوقعات بتسوية المنازعات بالطرق السلمية، مما يساعد بالتالي في صون وتعزيز السلام والأمن الإقليميين والدوليين. وفي ذلك الصدد، نؤكد أهمية تقليص النفقات العسكرية – طبقا لمبدأ الأمن غير المنقوص بأدنى مستوى من التسلح – كما نحث جميع الدول على تخصيص الموارد التي تتوفر من تلك الوفورات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما مكافحة الفقر.

ونعرب عن تأييدنا الصارم للتدابير الانفرادية والثنائية والمتعددة الأطراف التي اتخذتها بعض الحكومات، بهدف تقليص النفقات العسكرية وبالتالي المساعدة في تعزيز السلام والأمن الإقليميين والدوليين ونسلِّم بأن تدابير بناء الثقة تساعد في ذلك الصدد.

وفي الختام، تود الحركة أن تؤكد من جديد استعدادها للتعاون معكم، سيدي الرئيس، ومع بقية المكتب من أجل إنجاح الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح لعام ٢٠٠٣.

السيد لي هو – جن (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): أولا وقبل كل شيء، يود وفدي أن يعرب عن صادق تهانيه لكم، سيدي، على توليكم رئاسة هيئة نزع السلاح خلال هذه الدورة. ووفدي على ثقة بأنه، في ظل قيادتكم المقتدرة، سنتمكن من تحقيق تقدم كبير في هذه الدورة الموضوعية. ونؤكد لكم كامل دعمنا لتحقيق ذلك الهدف.

إن هيئة نزع السلاح، بوصفها هيئة تداولية مهمة ضمن آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، هي منتدى مفيد للتعامل مع القضايا المعقدة بصورة متزايدة في ميادين نزع السلاح، ومنع الانتشار، والأمن الدولي. وبالرغم من أننا لم نتمكن من الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الهيئة بعقد دورة موضوعية في عام ٢٠٠٢، فقد وفّر لنا عام من التأجيل فرصة للتفكير مليا في مختلف أحداث عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ – لا سيما الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ – ولتقييم آثار تلك الأحداث على عملية نزع السلاح وعلى الأمن العالمي.

وفي ظل تلك الظروف من التشكك الذي لا سابق له، تلتزم الهيئة ببذل المزيد من الجهود الشاقة الرامية إلى تحقيق نتائج مثمرة من خلال مداولتها في القضايا الهامة لنزع السلاح والأمن الدولي. وفي ذلك الصدد، فإن نظر الهيئة في البندين الموضوعيين المعروضين عليها – ألا وهما، سبل ووسائل تحقيق نزع السلاح النووي والتدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية – لهو نظر مفيد.

وأود أن أبدأ بالتطرق إلى مسألة فعالية النظام الدولي لعدم الانتشار النووي في سياق البيئة الأمنية العالمية الجديدة. أولا وقبل كل شيء، لا يفوتنا أن نشدد على إلحاح تعزيز سلامة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والمحافظة عليها بوصفها الحجر الأساس لنظام عدم الانتشار النووي. وبما أن صكوك عدم الانتشار ونزع السلاح لا يمكن أن تنفذ من تلقاء نفسها، فإن فعالية تلك الأنظمة تعتمد إلى حد كبير على الإرادة السياسية للدول الأطراف.

وأحد الاتجاهات الواضحة في ذلك السياق هو الاعتراف المتزايد بالحاجة إلى تعزيز وتحسين فعالية آليات الرصد والتحقق للصكوك العالمية لعدم الانتشار. وفي الواقع، أصبح التحقق من الامتثال وكشف حالات عدم الامتثال من الأولويات الأمنية القصوى على الصعيدين العالمي والإقليمي. ويرى وفدي أن المجتمع الدولي مطالَب على سبيل الإلحاح بتوليد الزخم لتعزيز آليات التحقق والامتثال من أجل منع المزيد من التعدي على نظام عدم الانتشار. وبالإضافة إلى ذلك، نرى أن من الضروري تعزيز عالمية البروتوكول الإضافي لاتفاقات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويمكن للوكالة ببروتوكولها الإضافي أن توفر زيادة التأكيد على كل من عدم تحويل المواد المعلن عنها وعدم وجود أنشطة أو مواد غير معلن عنها.

وقد سلطت الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الضوء على أهمية عملنا في تعزيز تدابير السلامة والأمن النوويين. ونحتاج إلى أن نحدد المجالات التي تقتضي عملنا العاجل. وغني عن القول إنه ينبغي للدول الأعضاء أن تصمم على منع وقوع المواد والتكنولوجيا النووية في أيدي أطراف فاعلة من غير الدول. ومما يدعو إلى التشجيع ملاحظة أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بوصفها السلطة المختصة بعدم الانتشار النووي، تباشر وضع تدابير هامة تحقيقا لذلك الغرض.

وعلاوة على ذلك، يرحب وفدي بالشراكة العالمية لمجموعة الثمانية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد التدمير الشامل، وهي الشراكة التي اعتُمدت في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية في العام الماضي، بوصفها دليلا واضحا على استعداد الدول الكبرى لكبح جماح انتشار أسلحة التدمير الشامل. ونأمل أن تتبع الدول الأعضاء ذلك باتخاذ إجراءات إيجابية مشابهة، لا سيما بممارسة رقابة قوية على صادرات المواد النووية الحساسة وذات الاستخدام المزدوج. وفي ذلك الصدد، يسرنا أن نعلن أن جمهورية كوريا ستستضيف الاجتماع العام لمجموعة الموردين النوويين في أيار/مايو من هذا العام.

وقد مثلت الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعدم الانتشار النووي لعام ٢٠٠٠ إنجازا كبيرا في ميدان نزع السلاح النووي. ويعتقد وفدي أن المبادئ التوجيهية الواردة في الوثيقة – لا سيما الخطوات العملية الـ ١٣ – ليست معيارا لقياس التقدم الذي أحرزناه في هذا الميدان فحسب، وإنما هي أيضا خريطة طريق جيدة لتحقيق هدفنا النهائي في نزع السلاح النووي.

وفي ذلك الصدد، يرى وفدي أن من المؤسف أن مؤتمر نزع السلاح ما زال عاجزا عن كسر الجمود الذي ظل يمنعه من بدء عمله الموضوعي. ونحن نرى أن من الضروري، كخطوة منطقية تالية نحو عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، أن يبدأ المؤتمر دون مزيد من التأخير بإجراء مفاوضات بشأن وضع معاهدة عالمية قابلة للتحقق لوقف إنتاج المواد الانشطارية. كذلك من الجوهري أن تبذل كل الجهود لضمان دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. وفضلا عن ذلك، يجب الحفاظ على الوقف الاختياري الراهن للتجارب النووية بينما يُقدم الدعم المستمر لكي تنشئ اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية آلية رصد فعالة.

ومنذ اعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٠، ظلت التوقعات بإحراز تقدم في تنفيذ تدابير نزع السلاح والشفافية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية تزداد بانتظام. وينبغي للدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية أن تترجم التزامها القاطع بنزع السلاح إلى أفعال من خلال بذل جهود منتظمة ومطردة.

بيد أنه ينبغي الاعتراف بأن نزع السلاح النووي يعتبر عملية دينامية ومعقدة ترتبط ارتباطا وثيقا بالبيئة الأمنية الدولية. ولذلك، فإن اتباع نهج تدريجي خطوة – خطوة هو الأسلوب الواقعي والعملي الذي يجب الشروع فيه. وإننا في هذا الصدد نرحب بمعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها التي أبرمتها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في العام الماضي، ويسرنا أن نلاحظ تصديق مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة على تلك المعاهدة في الشهر الحالي. ولنا وطيد الأمل في أن يؤدي مثل هذا التقدم في الاتفاقات الثنائية لتخفيض الأسلحة النووية إلى تيسير القيام بمبادرات مماثلة في ميدان نزع السلاح في المستقبل.

وعلاوة على ذلك، يود وفدي أن يشير إلى الدعوة العارمة إلى العمل التي تم الإعراب عنها في الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥، والتي وجهت إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية لاعتماد المزيد من تدابير الشفافية والانفتاح فيما يتعلق بترساناتها ومواقفها النووية. ونتطلع إلى أن نرى المزيد من التقدم في ذلك الاتجاه في الدورة الثانية للجنة التحضيرية التي ستعقد في نيسان/أبريل.

وبالرغم من أن وفدي يشاطر ممثل اليابان رأيه بأن هيئة نزع السلاح ليست المنتدى المناسب لمناقشة مسألة عدم الامتثال النووي، فإنه ليس بوسعه إلا أن يعرب عن قلقه البالغ إزاء استمرار عدم امتثال كوريا الشمالية لاتفاق الضمانات الذي أبرمته واستمرار تنكُّرها لالتزاماتها المتعلقة بعدم الانتشار. ولا يقتصر ذلك الانتهاك على كونه تحديا غير مقبول لسلامة ومصداقية النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية فحسب؛ وإنما يهدد أيضا السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية وما وراءها.

وتعتقد الحكومة الكورية اعتقادا جازما بإمكان حل المسألة النووية الكورية الشمالية بالوسائل السلمية. وينبغي

لحل تلك المسألة الخطيرة بالوسائل السلمية، أن تتراجع كوريا الشمالية أولا عن إعلانها القاضي بالانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتمتثل امتثالا تاما لالتزاماتها المتعلقة بالضمانات بموجب أحكام المعاهدة. وعلاوة على ذلك، ينبغي تفكيك برنامج الأسلحة النووية لكوريا الشمالية بطريقة عاجلة وقابلة للتحقق وغير قابلة للنقض. كما يكرر وفدي تأكيد التزامه بالإعلان المشترك بين الشمال والجنوب المتعلق بتجريد شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية. ونحث كوريا الشمالية على أن تفعل ذلك.

وفيما يتعلق بالبند الثاني من جدول الأعمال، يود وفدي أن يبرز ما تقدمه تدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية من إسهام في تخفيض أخطار الصراع المسلح وسوء التفاهم أو الخطأ في الحساب في الأنشطة العسكرية. ونظرا لتزايد المخاطر الأمنية غير التقليدية وزيادة التكافل فيما بين الدول، فقد أصبح دور تدابير بناء الثقة أكثر أهمية من أي وقت مضى فيما يتعلق بمنع الصراعات وإدارة عناصر عدم اليقين. والواقع أن صورة الأمن العالمي الجديدة قد أبرزت ضرورة تعزيز تدابير بناء الثقة من أجل مواصلة تعزيز الثقة المتبادلة وتبديد الشواغل إزاء العمليات أو الأنشطة العسكرية بتشجيع الانفتاح والشفافية.

ويأمل وفدي بأن تسفر مناقشة هذا العام عن توصيات شاملة وملموسة في ذلك الميدان. ولبلوغ هذا الهدف، يود وفدي أن يعدد بعض المبادئ التي نعتبرها بالغة الأهمية.

أولا، بما أن بناء الثقة وإرساء التعاون في المسائل الأمنية يمثلان عملية تستند إلى التعلم عن طريق العمل، فإننا نحتاج إلى وضع تدابير بناء الثقة عن طريق اتباع نهج عملي تدريجي خطوة – خطوة. وعلاوة على ذلك، وبما أنه لا يمكن بناء الثقة بين عشية أو ضحاها، فإن علينا أن نتحلى بالصبر من أجل دعم وتشجيع كل جهد يرمي إلى تعزيز تدابير بناء الثقة. وفي تلك العملية، لا تقتصر الإرادة السياسية على كونها قوة دافعة للشروع في تدابير بناء الثقة فحسب، وإنما تتسم بالأهمية من أجل تنفيذها.

ثانيا، ينبغي أن تستند تدابير بناء الثقة إلى افتراض أن الأمن في دولة ما تقع في منطقة معينة لا ينفصل عن أمن المنطقة ككل ويرتبط به ارتباطا لا تنفصم عراه. ونعتقد بأنه عندما تتخذ تدابير بناء الثقة مع وضع ذلك الافتراض في الاعتبار، فإنها يمكن أن تترسخ في إطار من التفاعل الدائم.

ثالثا، نحتاج لدى وضع تدابير بناء الثقة واتخاذها، إلى أن نعير الاهتمام إلى قابلية هذه التدابير للتطبيق على ظروف أمنية محددة لمنطقة ما. ولكي تنفذ تدابير بناء الثقة تنفيذا فعالا، فإن الحاجة تمس إلى تكييفها وفق الاحتياجات الأمنية المحددة للبلدان الواقعة في منطقة ما أو منطقة دون إقليمية ما. بيد أن ذلك لا يستبعد بالضرورة إمكانية تطبيق بعض تدابير بناء الثقة الخاصة بمنطقة معينة في سياق عالمي.

رابعا، تمس الحاجة إلى بذل جهود متواصلة لتكثيف وتوطيد عملية إقرار تدابير بناء الثقة. ولقد شهدنا بعض الحالات التي تطورت فيها تدابير بناء الثقة إلى تدابير مؤسسية، مثل عمليات التفتيش الإلزامية في الموقع كوسيلة للتحقق وآليات للمشاورات والاتصالات المكثفة. وعلاوة على ذلك، لا يسعنا إلا أن نؤكد أهمية اتباع نهج شامل في توسيع نطاق مجالات التعاون. ومن المؤكد أن توسيع نطاق التعاون يساعد على منع أي ارتداد يمكن أن ينجم عن فترات متقطعة من انعدام الثقة فيما بين الدول المشاركة.

ومن المسلّم به أن الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها اللذين لا يزالان يفاقمان من حالات الصراع ويتسببان في إزهاق الأرواح البريئة وإعاقة بناء السلام بعد الصراع، من أخطر

التحديات في ميدان الأسلحة التقليدية. وقد أحرز المجتمع الدولي تقدما هاما في هذا الميدان باعتماد برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه عام ٢٠٠١. وقد نص برنامج العمل، على نحو لافت للنظر، ونتيجة للتوصل إلى اتفاق بشأن عدد من التدابير المتصلة بصنع هذه الأسلحة ووسمها وتتبعها ومسك سجلاتها ومراقبة تصديرها وإدارة مخزوناتها وتخفيض الفائض منها وتدميرها، على وضع مجموعة هامة من تدابير بناء الثقة في هذا الميدان. وغني عن البيان أن تدابير بناء الثقة التي قمنا بوضعها في ميدان الأسلحة الصغيرة سيتيح لنا الإفادة من دروس ومصادر قيمة للتفكير للمستقبل. بيد أنه ما دمنا في بداية عملية طويلة لتنفيذ برنامج العمل، فإننا نتطلع إلى عقد أول اجتماع للدول الذي يعقد كل سنتين، المقرر عقده في تموز/يوليه من هذا العام.

ويعد سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية الذي يعتقد وفدي أنه ساعد على زيادة الشفافية في الشؤون العسكرية منذ بدايته عام ١٩٩٢، من الأمثلة الناجحة على التطبيق العملي لتدابير بناء الثقة على نطاق عالمي. ويسر وفدي أن يلاحظ أن عدد الدول التي قدمت تقاريرها إلى السجل ما زال يتزايد باستمرار. ونأمل بصفتنا من المشتركين الناشطين في السجل، بأن يستفيد المجتمع الدولي استفادة كبرى من زيادة استعمال هذه الآلية الهامة. ونود في الوقت نفسه، أن نشجع توسيع نطاق المشاركة وزيادة الفعالية في عملياته في السنوات القادمة.

وقد ثبت أن المبادرات الإقليمية تعتبر أسلوبا فعالا لوضع تدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية. وتجدر الإشارة إلى أن أوجه التقدم التي أحرزت في بعض المناطق في إنشاء وتعزيز تدابير بناء الثقة قد ساعدت على تخفيف حدة التوتر القديم العهد.

وفي منطقة شرق آسيا، قام المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بتشجيع الشفافية والحوار بإتاحة منتدى فريد لمناقشة المسائل الأمنية على مستوى رفيع وتنفيذ تدابير بناء الثقة. وشاركت جمهورية كوريا في عدد من المبادرات الإقليمية المتعلقة بتدابير بناء الثقة. وفي عام ٢٠٠١، اشتركت جمهورية كوريا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في استضافة مؤتمر لتقييم قابلية تطبيق التدابير التي اتخذتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجال بناء الثقة والأمن في منطقة شمال شرق آسيا. وكانت المناقشات التفصيلية لقابلية تطبيق تدابير بناء الثقة التي وضعتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وفائدتها، مصدرا هاما من مصادر الإلهام بالنسبة للشروع في مثل هذه التدابير في المستقبل في منطقة شمال شرق آسيا.

وأمام هيئة نزع السلاح جدول أعمال مفصل ومتنوع. ونظرا لأن هذه الدورة ستكون آخر دورة لمناقشة بندي نزع السلاح وتدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية، فإن هناك شعورا بالحاجة الملحّة لإحراز تقدم حاسم في مناقشاتنا. ونتطلع إلى العمل مع الوفود الأخرى بطريقة بناءة ومتوازنة بغية النهوض بنتائج جهود نزع السلاح المتعددة الأطراف في المستقبل إلى أقصى حد ممكن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أذكّر الممثلين بضرورة اقتصار بياناتهم على حد معقول. ولدينا ثمانية متكلمين صباح الغد وأحد عشر متكلما بعد الظهر. ويحق لكل منهم أن يعرب عن آرائه.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/١٥.